المستثمرون:

خصخصة الإدارة أفضل الآليات لتطوير القطاع العام

تعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة

محمد سعد

أيمن رضا

وليد هلال

أكد المستثمرون أن خصخصة الإدارة فى قطاع الأعمال العام هو الأفضل في التطوير. مؤكدين أن فصل الملكية عن الإدارة يحقق أهدافاً عديدة أهمها التنمية المستدامة.

قال المستثمرون ما يحدث الآن داخل مؤسسات قطاع الأعمال العام هو إهدار للأموال.. الأمر الذى يتطلب ضرورة إعادة هيكلة الأصول واختبار أساليب جديدة فى تعظيم الاستفادة منها وتحويل الشركات الخاسرة إلى مربحة.

طالب المستثمرون بتفعيل دور الحكومة فى الرقابة وضبط إيقاع مناخ الاستثمار وأن يقتصر دورها على الرقابة والمتابعة بعد أن تأكد فشلها فى الصناعة والتجارة.

طالبوا بالتوسع فى أنظمة شراكة الحكومة للقطاع الخاص خاصة فى المشروعات القومية التى تحتاجها الدولة مثل المشروعات الاستراتيجية والسلع الأساسية.

التطوير.. ضروري

قال الدكتور محمد سعد الدين نائب رئيس الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين ورئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات إن تطوير القطاع العام ضرورة ملحة للحفاظ على أصول وممتلكات هذا القطاع، مؤكداً أن تكليفات الرئيس عبدالفتاح السيسى بتطوير القطاع العام صائبة ويجب سرعة التنفيذ لأهمية هذا القطاع ودوره الحيوى فى ضبط ايقاع السوق والتصدى للممارسات الضارة خاصة للسلع الأساسية والتى يسعى البعض إلى احتكارها وتعطيش السوق بهدف التربح دون داعي.

قال سعد الدين إن فصل الإدارة عن الملكية هو أفضل الطرق للحفاظ على مؤسسات القطاع العام وتفعيلها، بالتالى فإن خصخصة الإدارة يمثل حماية حقيقية للأصول والممتلكات خاصة وأن هذا القطاع مازال يعانى من سوء الإدارة.

الدكتور وليد هلال رئيس جمعية «الصناع المصريون» نائب رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان يرى أن تطوير قطاع الأعمال العام يحتاج إلى كفاءات خاصة حيث يفتقد إلى مهارة العنصر البشرى هذا بجانب سوء الإدارة.. قال إنه لا بديل عن خصخصة الإدارة وإعادة هيكلة الأصول وتعظيم الاستفادة منها مؤكداً أن هناك شركات كثيرة تحقق خسائر بسبب عدم القدرة على التسويق ووضع الأمور فى نصابها.

الملكية والإدارة

قال هلال إنه لابد من إجراء التطوير الجاد لقطاع الأعمال العام والعمل على التفريق بين الملكية والإدارة التى تقوم بإنتاج السلع والخدمات بطريقة مباشرة موضحاً أنه على الحكومة أن تترك مهمة الإدارة لغيرها ويكتفى القطاع العام برسم السياسة لتحريك الأصول ويقوم القطاع الخاص بالتشغيل هذا إذا كنا جادين فى تطوير قطاع الأعمال العام.

أيمن رضا الأمين العام لجمعية مستثمرى العاشر من رمضان يرى أن تطوير القطاع العام ضرورى فى المرحلة القادمة وعلى الحكومة أن ترتقى بنوعية الأصول المملوكة للشعب، وتقلل تكلفتها من خلال المنافسة مطالباً بإنهاء الاحتكار الحكومى ووضع الإدارة فى أيد محترفة تستطيع أن تعظم الثروات العامة.

أضاف رضا أن تطوير قطاع الأعمال من الممكن أن يحقق من خلال شراكة القطاع الخاص خاصة أن هناك برامج تسمح بذلك مثل «PPP» و«POT» وغيرها من الأنظمة الأخرى التى تحتاج إلى تفعيل لتحقيق قيمة مضافة إلى أرض الواقع والاستفادة من أصول قطاع الأعمال الذى يتجاوز العديد من مليارات الجنيهات.

Scanned with CamScanner